بيروت في 2009/11/6

بـــيـــــــان

توقعت دراسة عن قطاع النقل البحري في العالم نشرتها مجلة "البيان الاقتصادية" في عددها لشهر تشرين الثاني الحالي، أن تبلغ خسائر الخطوط البحرية العالمية 20 مليار دولار في العام 2009، وأن ترتفع نسبة الخطوط البحرية المهددة بإعلان إفلاسها الى 35 بالمئة، وذلك نتيجة للتراجع الكبير لحركة التجارة البحرية العالمية والذي أدى الى تدهور أجور النقل البحري وأسعار السفن.

وأظهرت الدراسة أن تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية في العالم والتي اندلعت خلال النصف الثاني من العام الماضي، كانت كارثية على شركات الخطوط البحرية التي تحتل المراتب الأولى في العالم من حيث حمولة وسعة أسطولها وحجم أعمالها.

فقد بينت الدراسة أن هذه الشركات سجلت خسائر كبيرة في النصف الأول من العام الحالي مقارنة مع أرباح كانت حققتها في الفترة ذاتها من العام الماضي.

فمجموعة APMOLLER MAERSK الدانماركية التي تحتل المرتبة الأولى في العالم سجلت خسائر بلغت 595 مليون دولار مقابل أرباح قدرها 59 مليون دولار. وبلغت خسائر مجموعة CMA CGM الفرنسية التي تحتل المرتبة الثانية 515 مليون دولار مقابل أرباح قدرها 59 مليون دولار. كما سجلت مجموعة EVERGREEN التايوانية التي تحتل المرتبة الرابعة خسائر بلغت 143 مليون دولار مقابل أرباح قدرها 37 مليون دولار. وحققت مجموعة NOL السنغافورية خسائر فاقت الـ 391 مليون دولار مقابل أرباح قدرها 196 مليون دولار.

وبلغت خسائر HAPAG LLOYD الالمانية التي تحتل المرتبة السادسة 627 مليون دولار، مقابل أرباح قدرها 190 مليون دولار، وخسائر COSCO الصينية التي تحتل المرتبة السابعة 671.9 مليون دولار مقابل أرباح فاقت الـ 2.113 مليار دولار.

أما شركة MSC السويسرية التي تحتل المرتبة الثانية فلم تنشر أي تقرير عن إيراداتها ونتائجها المالية، مكتفية بالإعلان عن أنها بدأت بممارسة سياسة تقشفية واتخاذ تدابير وإجراءات لإعادة النظر بالجدوى الاقتصادية بالخطوط البحرية التي تؤمنها لبرمجتها وتفعيلها.

وأفادت الدراسة أخيرا أن نتائج كافة شركات الخطوط البحرية التي تحتل المراتب الأمامية في العالم لم تكن أفضل من تلك التي سجلتها الشركات الخمس الأولى حيث من المتوقع أن يفوق مجموع خسائر قطاع النقل البحري الـ 20 مليار دولار.

وتعليقا على هذه النتائج توقع رئيس الغرفة الدولية للملاحة في بيروت ايلي زخور، أن تطول الأزمة التي يتخبط فيها قطاع النقل البحري العالمي، نتيجة لدخول سفن جديدة الى الخدمة والتي توازي سعتها ما نسبته 46 بالمئة من سعة الأسطول التجاري العالمي والبالغة 13.470 مليون حاوية نمطية، إضافة الى معاودة سفن تقديم خدماتها كانت سحبت من الخدمة بسبب تراجع حركة التجارة البحرية، ويفوق عددها الـ 500 سفينة وسعتها الإجمالية نحو 1.4 مليون حاوية نمطية.

وأضاف أن شركات الملاحة العالمية الغارقة في مشاكلها وديونها المالية تجري مفاوضات حاليا مع أحواض بناء السفن لتأجيل مواعيد استلام سفن جديدة أو إلغاء عقود بناء سفن كانت تعاقدت على بنائها، علما أن هذين الحلين ستكون لهما مضاعفات خطيرة على مستقبل هذه الأحواض التي تمر أساسا بأزمة تشغيلية ومالية حادة.

وأوضح زخور أن حكومات عدة بدأت بتأسيس صناديق لتقديم الدعم المالي لشركات الملاحة وأحواض بناء السفن الوطنية لتتمكن من مواجهة الظروف الصعبة والاستثنائية التي يمر بها قطاع النقل البحري العالمي. وكانت كل من ألمانيا وكوريا الجنوبية من أولى الدول التي قامت بتقديم مثل هذا الدعم.

الغرفة الدولية للملاحة في بيروت